اسرائيل أصلا بعدم الدخول معه في مفاوضات . وباستعراض سريع للاخبار القليلة والمتفرقة التي صدرت عن مصادر مختلفة حول تلك الاتصالات الهادفة ، من جانب الحكم الاردني ، الى اجراء فك « الارتباط » بين القوات الاردنية والاسرائيلية ، نجد ان التلويح الاردني بمخاطر كف يده عن الضفة الغربية لم يستطع انتزاع استجابة اسرائيلية عملية، وذلك لاسباب متعددة ، بعضها يتعلق بالموقف الفلسطيني نفسه ، الذي لم يحسم رسميا موقفه وبالتالي وضعه في عملية التسوية حتى صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة . ولا يعني ذلك ان الحسم الفلسطيني، داخليا ، في هذه المسألة، كان كفيلا بنقل الموقف الاسرائيلي الى موقف اكثر عملية بالنسبة الى المطلب الاردني الخاص بفك « الارتباط » ، الا ان التردد الفلسطيني ساعد ، بالرغم من الانجازات التي تحققت على الصعيدين العربي والدولي، في ابقاء التلويح الاردني بمخاطر تأجيل التسوية مع الاردن ، دون حد الاستجابة العملية له في تلك المرحلة . فبعد ان ذكرت عدة صحف اسرائيلية قيام اتصالات اردنية ــ اسرائيلية مباشرة ، نقلت وكالة الانبـــاء الاميركية الاسوشيتدبرس عن « مصادر حسنة الاطلاع في عمان » ، ان الاردن « أرسل بهدوء الى اسرائيل ، اقتراحا مفصلا لاجراء انسحاب تمهيدي لقوات الطرفين على طول نهـــر الاردن » . وقالت تلك المصادر انه تم تسليم خرائط « مفصلة عن رأي عمان في موضوع انسحاب اسرائيل من نهر الاردن » الى وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر ، خلال اجتماعه بالملك حسين في العقبة بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤(٥٩).

ومن الواضح أن ما تضمنه نبأ الوكالة الاميركية لم يكن في الفراغ . فقد ذكر الملك حسين بعد ذلك ، في خطاب القاه في الديوان الملكي أمام عدد من كبار رجال الحكم ، انه مستعد لاجراء « بعض التعديلات المتقابلة » في خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، كما طالب بفصل القوات على نهر الاردن « الى اقصى مسافة ممكنة »(٦٠).

واذا أضفنا هذه الانباء الى ما سبق ان أوردته الصحف الاسرائيلية ذاتها حول قيام اتصال مباشر ، او عن طريق طرف ثالث ، بين اسرائيل والحكم الاردني ، اتضح لنا عدد من الحقائق المتصلة بموقف الطرفين ازاء مستقبل الضفة الغربية ، حالت في تلك البرهة التاريخية المحددة ، دون الوصول الى نتائج ملموسة عبر تلك الاتصالات .

١ ــ ان التزام اسرائيل رسميا بالاردن كشريك لهـــا في المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية ، لا يعدو كونه ابداء لدرجة عالية من الاستعداد للتفاوض مع الاردن بالشروط الاسرائيلية المعلنة ، وبالتالي ظلت المسافة بين تحديد الموقف رسميا من مسألة « الشريك » ، وبين بته عمليا ، تتسع لعدد من ردود الفعل المحلية والدولية ، وقدر من الالتزامات العملية ، تقرر سلفا صيغة التسوية السياسية في كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني وتحفر المجرى الرئيسي لها ، مع ما يتبع ذلك من مضاعفات غير منظورة ، تضيف أعباء جديدة على السياسة الخارجية الاسرائيلية .

٢ ــ ان تطابق الموقفين ، الاسرائيلي والاردني ، حيـــال رفض الوجود الوطنـــي الفلسطيني المستقل على جزء من الارض الفلسطينية ، لم يقلل من مدى « الفجوة » بين الموقفين التي ظلت تتسع هي الاخرى ــ من الجانب الاسرائيلي ــ لعدد من المراهنات والبدائل التي تقيد التصرف الاسرائيلي على صعيد الضفـــة الغربية . ويأتي التـــزام الحكومة الاسرائيلية ، بضرورة اجراء استفتاء شعبي قبل الاقدام على تنازل محسوس من الضفة الغربية ، في طليعة ما يثقل الحركة السياسية الاسرائيلية على هذا الصعيد . كما ان طغيان ما اصطلح على تسميته اسرائيليا بـ « الموجة الفلسطينية » على الرأي